# السفير السعودي لدى البحرين: انعقاد القمة في المنامة للدور الريادي للبحرين في دعم مسيرة العمل الخليجي

أكد نايف بن بندر السديري سفير المملكة العربية السعودية لدى مملكة البحرين أن استضافة مملكة البحرين القمة الخليجية السادسة والأربعين تمثل محطة مهمة في مسيرة العمل الخليجي المشترك، ودلالة واضحة على ما توليه مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم من اهتمام راسخ لتعزيز التعاون والتكامل بين دول مجلس التعاون.

وقال في لقاء خاص لوكالة أنباء البحرين إن استضافة هذا الحدث الكبير لا تُعدّ مجرد مسؤولية تنظيمية، بل هي تعبير عن الإيمان العميق بأهمية العمل المشترك الذي يهدف إلى وحدة الصف الخليجي، وانعكاس للدور المتوازن الذي تؤديه مملكة البحرين في محيطها الخليجي، وقدرتها على احتضان الحوار البنّاء وتيسير التوافق بين الدول الأعضاء، بما يعزز الثقة في المنظومة الخليجية ككيان قادر على مواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية بوعي ومسؤولية.

وشدد السفير على الأهمية الكبيرة التي يحظى بها مجلس التعاون من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، واهتمامهما بترسيخ دعائم التعاون والتكامل بين دول المجلس، وتعزيز وحدة الصف الخليجي بما يخدم مصالح الشعوب الخليجية ويحقق تطلعاتها نحو المزيد من الاستقرار والنماء.

وأشار السفير السعودي إلى ما تكتسبه القمة الخليجية السادسة والأربعون في المنامة من أهمية استثنائية في هذا التوقيت الدقيق الذي يشهد فيه الإقليم والعالم تغيرات متسارعة وتحديات تمس الأمن والاستقرار والتنمية على حد سواء، مؤكدًا أنه من المتوقع أن تشهد القمة توافقًا أوسع حول آليات توحيد المواقف الخارجية والتعامل المشترك مع الأزمات الإقليمية، بما يرسّخ الثقة في مجلس التعاون كمنظومة قادرة على التأثير لا التفاعل فقط.

وقال سفير المملكة العربية السعودية إن استضافة مملكة البحرين الشقيقة للقمة الخليجية السادسة والأربعين تمثل محطة مهمة في مسيرة العمل الخليجي المشترك، ودلالة واضحة على ما توليه مملكة البحرين بقيادة جلالة الملك المعظم، إذ تأتي لتؤكد المكانة التي تحظى بها المملكة ودورها الموثوق في الدفع نحو مزيد من التنسيق وتوحيد الرؤى حيال القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية ذات الاهتمام المشترك، مؤكدًا أن انعقاد القمة في هذا التوقيت، من منظور استراتيجي، يحمل رسالة بالغة الأهمية إلى الداخل والخارج على حد سواء، فهي تؤكد من جهة تماسك البيت الخليجي واستمرارية نهج الوحدة والتكامل، ومن جهة أخرى تبعث رسالة إلى المجتمع الدولي بأن دول الخليج تمثل نموذجًا للاستقرار والتعاون الإقليمي القائم على الحوار والتوازن والانفتاح.

وبيّن السفير أن القمم الخليجية المتتالية تمثل ركيزة أساسية في صون وحدة الصف الخليجي، وترسيخ نهج التشاور والتنسيق الذي يميّز منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيسها، فهي إطار استراتيجي للتوافق السياسي وصياغة مواقف موحدة إزاء القضايا الإقليمية والدولية التي تمس أمن واستقرار المنطقة.

وأوضح السفير أن القمة السادسة

○ سفير السعودية لدى البحرين.

والأربعين في المنامة تأتي امتدادًا لمسيرة حافلة بالإنجازات والتوافقات، وتأكيدًا للإرادة المشتركة لقادة دول المجلس في مواجهة التحديات بروح الفريق الواحد، مضيفًا: «أثبتت التجارب أن وحدة الموقف الخليجي كانت دائمًا مصدر قوة وتأثير، سواء في القضايا السياسية والأمنية أو في الملفات الاقتصادية والتنموية».

وأشار إلى أن القمم الخليجية تضطلع بدور محوري في تحقيق التكامل الدفاعي والأمني المشترك، ومواجهة التحديات العابرة للحدود مثل الإرهاب، والتغير المناخي، وأمن الطاقة والغذاء، بما يعكس إدراكًا عميقًا لأهمية دورها، وتأكيدًا لأن القمم الخليجية، بتتابعها واستمراريتها، تجسد روح التضامن والعمل المشترك الذي قامت عليه أسس مجلس التعاون، وتؤكد أن وحدة الموقف الخليجي ليست خيارًا ظرفيًا، بل قناعة راسخة وإرادة ثابتة تستمد قوتها من حكمة القادة وتلاحم الشعوب الخليجية.

ونوّه السفير السديري بالعلاقات الأخوية الوثيقة بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، وقال إنها تمثل اليوم أحد أهم نماذج الترابط الخليجي المتين، ليس فقط من حيث عمقها التاريخي والاجتماعي، بل أيضًا لما تعكسه من وحدة في الرؤية والمصير تجاه القضايا الإقليمية والدولية، مؤكدًا أن مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، والمملكة العربية السعودية بقيادة أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، رسختا نهجًا ثابتًا يقوم على التشاور والتنسيق المستمر، انعكس بوضوح عبر تطابق المواقف إزاء مختلف القضايا، والحرص المشترك على تعزيز منظومة الأمن والاستقرار، ودعم مسيرة التنمية المستدامة بما يحقق مصالح الشعبين الشقيقين وشعوب دول الخليج العربي أجمع.

وأثنى السفير السعودي لدى المملكة على دور الإعلام الخليجي، واعتبره عنصرًا أساسيًا في تعزيز الهوية الخليجية الجامعة وتأكيد وحدة المصير بين شعوب دول المجلس، مبينًا أن الإعلام برؤيته المهنية ومحتواه الموحّد قادر على أن يكون أحد أعمدة التكامل الخليجي، وأن يعكس للعالم نموذجًا منسجمًا يقوم على وحدة الكلمة وقوة الشراكة.

وقال إن المرحلة الراهنة، بما تحمله من تحولات سياسية واقتصادية وإعلامية، تفرض على الإعلام الخليجي مسؤولية بناء خطاب متزن وموحد يعكس المواقف الرسمية لدول المجلس، ويبرز إنجازاتها التنموية ودورها في حفظ الأمن والاستقرار في دول الخليج العربي.

# شوريون ونواب: قمة البحرين فرصة لتبني مبادرات جديدة تدعم التكامل التشريعي والاقتصادي الخليجي

أكد عددٌ من أعضاء مجلسي الشورى والنواب أن استضافة مملكة البحرين للقمة الخليجية السادسة والأربعين لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجسد عمق العلاقات الأخوية والتكامل بين دول المجلس، وتعكس الدور الريادي للمملكة في دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك وتعزيز وحدة الصف والمصير الواحد، مشيرين إلى أن القمة تمثل محطة مهمة لتوحيد المواقف والرؤى تجاه القضايا الإقليمية والدولية الراهنة، وتعزيز منظومة التعاون الأمني والاقتصادي بما يخدم استقرار المنطقة وازدهارها.

وأشاروا في تصريحات خاصة لوكالة أنباء البحرين «بنا» إلى أن انعقاد القمة في المنامة يأتي تأكيدًا لما تحظى به مملكة البحرين من مكانة وثقة لدى الدول الشقيقة، في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، مؤكدين أن هذا الحدث الخليجي يشكل فرصة لتبني مبادرات جديدة تدعم التكامل التشريعي والاقتصادي، وتعزز التعاون بين المجالس البرلمانية الخليجية، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والتقدم لشعوب دول المجلس.

وفي هذا السياق، أكد الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس الشورى، أن استضافة مملكة البحرين للقمة الخليجية السادسة والأربعين لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجسّد عمق العلاقات الأخوية والتكامل بين دول مجلس التعاون، وتعكس حرص القيادات الخليجية على ترسيخ العلاقات الأخوية ووحدة الصف والمصير المشترك.

وأشار إلى أن هذا الاجتماع يعكس حرص دول مجلس التعاون على توحيد الرؤى والمواقف الخليجية وتعزيز التعاون بين مؤسسات العمل المشترك، مؤكدًا أهمية استمرار العمل المشترك لتحقيق التكامل التشريعي وتنسيق المواقف تجاه القضايا الإقليمية.

وقال إن هذه الاستضافة تأتي في ظل دعم مستمر من القيادة الحكيمة لجلالة الملك المعظم، لتوحيد الرؤى والمواقف الخليجية وتعزيز التعاون بين مؤسسات العمل المشترك، من بينها البرلمانات والمجالس التشريعية التي تمثل ركيزة أساسية في دعم القرارات والاتفاقات الخليجية على الصعيدين التشريعي والرقابي.

من جانبه، قال علي حسين الشهابي نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى، إن القمة الخليجية تسهم في توحيد المواقف تجاه القضايا المشتركة وتعزيز التنسيق المشترك حيال المستجدات الإقليمية والدولية، مشيرًا إلى أهمية تعزيز التعاون ودوره في دعم مسيرة العمل الخليجي الموحد الذي يعكس تطلعات شعوب المنطقة نحو مزيد من الترابط والازدهار.

ونوّه إلى أهميّة العمل على إطلاق مبادرات تشريعية مشتركة تعزز من جودة التشريعات الخليجية وتواكب التطورات التقنية والاجتماعية، بما يسهم في بناء نموذج برلماني خليجي متكامل يدعم التنمية المستدامة في دول المجلس، مشيراً إلى أن الدور الفاعل لمملكة البحرين في تنظيم واستضافة هذا الحدث البرلماني يؤكد التزامها الراسخ بتقوية أواصر العمل الخليجي المشترك وتوحيد المواقف في إطار التعاون البنّاء والتكامل التشريعي.

من جهته، قال حمد بن مبارك النعيمي عضو لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس الشورى، إن القمة الخليجية المرتقبة تأتي في مرحلة دقيقة تشهد تطورات إقليمية متسارعة، مما يبرز أهمية تعزيز المنظومة الأمنية والدفاعية الخليجية، وتوحيد المواقف المشتركة لحماية أمن واستقرار المنطقة وصون مكتسباتها، مؤكدًا أن ما يميز مجلس التعاون الخليجي هو وحدة الصف والتنسيق المستمر بين قادته، بما يضمن مواجهة التحديات الإقليمية والدولية بروح التضامن والحكمة.

وأشاد بالدور الكبير لقادة دول مجلس التعاون الخليجي ودورهم في ترسيخ الأمن الإقليمي وحماية مصالح شعوبهم واستقرار المنطقة، مستذكرًا ما قام به القادة المؤسسون لمجلس التعاون من جهود تاريخية في وضع اللبنات الأولى لهذا الصرح الخليجي الموحّد، مؤكدًا أن ما نشهده اليوم من استمرارية وقوة في التعاون بين الدول الأعضاء هو امتداد للرؤية الثاقبة والبعيدة المدى التي تبناها أولئك القادة، والذين آمنوا بوحدة الصف والمصير المشترك كأساس لمواجهة التحديات وتحقيق تطلعات الشعوب الخليجية.

وفي ذات لسياق، أكد جمعة محمد الكعبي عضو مجلس الشورى، إن استضافة مملكة البحرين للقمة الخليجية المقبلة تمثل تأكيدًا لاستمرارية النهج الخليجي في التنسيق والعمل المشترك، وتعكس حرص أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس على مواصلة مسيرة التكامل الجماعي على جميع المستويات. وأشار إلى أن القمة تأتي في ظل تحديات إقليمية ودولية متغيرة، مما يؤكد أهمية استمرارية العمل المشترك والتشاور الدائم بين قادة الخليج لتوحيد المواقف وتعزيز منظومة التعاون بما يخدم الأمن والاستقرار الإقليمي.

بدوره، أكد هشام هاشم القصاب عضو مجلس الشورى، أن استضافة مملكة البحرين للقمة الخليجية القادمة تمثل مسارًا جديدًا لتعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي ودفع عجلة التنمية المشتركة، بما يتوافق مع الرؤى الاقتصادية لدول المجلس. وشدد على أن القمة تمثل فرصة مهمة لمناقشة الملفات الحيوية، خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي لصياغة رؤى خليجية موحدة تدعم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، بما يدفع في دعم المشاريع المشتركة في مجالات الطاقة والبنى التحتية والربط الجوي والبحري والبري، إلى جانب تعزيز الشراكات التجارية والاستثمارية بين الدول الأعضاء بما يرفع من تنافسية دول الخليج في الاقتصاد العالمي.

من ناحيتها، أشارت الدكتورة فاطمة عبدالجبار الكوهجي عضو مجلس الشورى، إلى أن القمة تمثل فرصة لتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك على المستويات كافة، بما في ذلك الجانب التشريعي، من خلال تفعيل التعاون بين المجالس البرلمانية الخليجية وتوحيد الرؤى القانونية التي تخدم المصالح العليا لدول المجلس وتدعم التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، قال النائب أحمد السلوم رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس النواب، إن انعقاد القمة الخليجية السادسة والأربعين لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مملكة البحرين، يجسّد المكانة المتميزة للمملكة ودورها المحوري في دعم مسيرة المجلس منذ تأسيسه، ويؤكد حرصها على تعزيز أواصر الأخوة والتعاون بين الدول الشقيقة في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

من جانبها أشارت النائب الدكتورة مريم الظاعن عضو لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني، الى أن استضافة مملكة البحرين للقمة الخليجية تأتي مواصلة لمسيرة التكامل بين دول المجلس، مؤكدة أن البحرين ستوفر كل مقومات النجاح لهذه القمة بما يعكس مكانتها الدبلوماسية وقدرتها التنظيمية، في ظل قيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم.

وأوضحت أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يُعدّ نموذجًا رائدًا في العمل الإقليمي المشترك، مشيرة إلى أن مخرجات القمم الخليجية السابقة تمثل دليلا عمليًا على نجاح هذه المنظومة في ترسيخ التعاون والتكامل بين دول المجلس في مختلف المجالات.

ولفتت الى أن ما تحقق من إنجازات في الملفات الاقتصادية والتنموية والأمنية والاجتماعية يعكس عمق الرؤية الاستراتيجية لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس وحرصهم على بناء مستقبل خليجي موحد يرتكز على الاستقرار والنماء المستدام.

بدورها، أكدت النائب جليلة علوي السيد أن مجلس التعاون أصبح اليوم أحد أنجح التكتلات الإقليمية العربية بفضل الرؤية الحكيمة لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، الذين وضعوا أسسًا راسخة لبناء منظومة خليجية موحدة تستند إلى المصير المشترك ووحدة الهدف، مضيفة أن القمم الخليجية كانت على الدوام مظلة جامعة لتوحيد المواقف تجاه القضايا الإقليمية والدولية، بما يعكس عمق التفاهم والتقارب بين قيادات وشعوب دول المجلس.

وأشارت إلى أن ما تحقق من إنجازات خلال العقود الأربعة الماضية مثل السوق الخليجية المشتركة، والربط الكهربائي، والتعاون في مجالات الأمن الغذائي والطاقة والبيئة والتعليم والصحة يُعد ثمرة مباشرة للقمم الخليجية وقراراتها الطموحة، مؤكدة أن هذه المنجزات رسخت مكانة المجلس وجعلت منه كيانًا يحظى بالاحترام والتقدير على الساحتين العربية والدولية.

إلى ذلك، أكد النائب الدكتور منير سرور، على ما يجمع دول مجلس التعاون الخليجي من موقع جغرافي وتاريخ مشترك، مشيرًا الى أهمية القمة الخليجية الـ ٤٦ والتطلع إلى نتائجها نحو المزيد من سبل ترسيخ الوحدة الخليجية وتعزيز مجالات وقطاعات التعاون المشترك.

وأشار إلى أن من بين أهم النتائج المنتظرة من القمة الخليجية الـ ٤٦، بحث سبل ترسيخ الوحدة الخليجية، ودمج أسواق العمل، وتسهيل انتقال أبناء المجلس بين دول الخليج، بالإضافة إلى تعزيز المواطنة الخليجية والسوق المشتركة.

وقال إن الخليج العربي هي بلد واحد وجغرافيا متشابهة ولديها ماض متماثل، داعيًا إلى توحيد السياسات الاقتصادية، وتوسيعَ الاستثمارات البينية، وتفعيل اللجان المشتركة بما يسهم في النهوض بحاضر دول الخليج العربية ومستقبلها.

وشدد على أهمية العمل الجماعي ضمن المنظومة الخليجية، وتحقيق التكامل فيما بين دول مجلس التعاون، وإطلاق المؤتمرات والندوات والفعاليات وتنظيم التجمعات لمناقشة تطلعات أبناء دول الخليج وسبل تحقيقها.

وفي السياق ذاته، أشادت النائب باسمة مبارك بالجهود الكبيرة التي تبذلها مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، لاستضافة القمة الخليجية السادسة والأربعين، لافتة الى أن انعقاد القمة يأتي في ظل تحديات إقليمية ودولية متسارعة، مما يعكس الدور المحوري للقمة في تعزيز آليات العمل الجماعي والتكاملي بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

من جهته أكد النائب بدر التميمي أن ما حققه مجلس التعاون منذ تأسيسه عام ١٩٨١ من إنجازات بارزة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والأمنية يعكس الرؤية الحكيمة لقادة دول المجلس، وحرصهم الدائم على ترسيخ أسس التكامل والتضامن الخليجي، بما يعود بالنفع على المواطن الخليجي، ويعزز استقرار وازدهار المنطقة.

وأوضح أن المشاريع التكاملية الخليجية، كالسوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي، إضافةً إلى المبادرات المشتركة في مجالات الطاقة والبيئة والتحول الرقمي والتنمية المستدامة، تمثل خطوات راسخة نحو تحقيق رؤية مجلس التعاون ٢٠٣٠ الهادفة إلى بناء اقتصادٍ خليجي متكامل ومتنوع ومستدام.

من جانبه، أوضح النائب حسن إبراهيم أن القمة الخليجية التي تستضيفها مملكة البحرين، تأتي في مرحلة مهمة من مسيرة المجلس، في ظل ما يشهده العالم من تحديات اقتصادية وسياسية وأمنية، مؤكدًا أن التنسيق الخليجي المشترك أثبت فعاليته في مواجهة الأزمات وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

## سفير سلطنة عُمان لدى البحرين:

# القمم الخليجية ركيزة أساسية لترسيخ وحدة الصف الخليجي وتنسيق المواقف المشتركة

○ سفير سلطنة عُمان لدى البحرين.

أكد السيد فيصل بن حارب البوسعيدي سفير سلطنة عُمان لدى مملكة البحرين، أن استضافة مملكة البحرين للقمة الخليجية السادسة والأربعين تعكس التزامها بدعم مسيرة التعاون الخليجي، وتؤكد دورها البارز في دعم الاستقرار والتكامل الخليجي، مشيرًا إلى أن القمم الخليجية المتعاقبة تمثل ركيزة أساسية لترسيخ وحدة الصف الخليجي وتنسيق المواقف المشتركة تجاه التحديات الإقليمية والدولية.

وبين السفير العُماني في تصريح لوكالة أنباء البحرين (بنا)، أن الاجتماعات الدورية لمجلس التعاون تجسد حقيقة أن أمن الخليج العربي كلٍ واحد، وأن المصير المشترك يتطلب تعاونًا مؤسسيًا متكاملًا في السياسة والاقتصاد والأمن والثقافة، لافتًا إلى أن التجارب أثبتت أن الموقف الخليجي الموحد صمام أمان في مواجهة الأزمات، ويسرّع اتخاذ القرارات والتوافقات التي تخدم شعوب دول المجلس والمنطقة ككل.

وقال إن انعقاد القمة الخليجية السادسة والأربعين في هذا التوقيت يحمل أهمية بالغة، إذ تأتي في ظل تحولات اقتصادية وسياسية وجيوستراتيجية يشهدها العالم، منوهاً بالدور المحوري الذي لعبته القمم الخليجية في وضع أسس الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، ومشاريع الربط الكهربائي والسكك الحديدية.

وقال السفير السيد فيصل بن حارب البوسعيدي إن العلاقات بين مملكة البحرين وسلطنة عُمان تستند إلى تاريخ عريق يعود إلى آلاف السنين، مشيرًا إلى أن حضارتي دلمون ومجان شكّلتا منذ العصور القديمة جسورًا للتبادل التجاري والثقافي والحضاري، حيث كانت الموانئ والمرافئ في كلتا الحضارتين نقاط التقاء للسفن القادمة من وادي الرافدين والهند وبلاد فارس وغيرها من البلدان.

وأضاف أن هذا التبادل لم يقتصر على البضائع مثل النحاس واللؤلؤ والتمور واللبان، بل كان أيضًا تبادلًا ثقافيًا وفكريًا أسس لعلاقات إنسانية قوية بين شعبي البلدين، وتتجسد هذه الروابط التاريخية اليوم في علاقات رسمية راسخة تحظى بعناية ورعاية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم وأخيه صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم سلطان عمان، حفظهما الله ورعاهما، كما أن العلاقة بين الشعبين تقوم على الأخوة والمصاهرة، وتتميز بالتواصل والاحترام المتبادل.

وأكد السفير العُماني أن الزيارات الرسمية بين قيادتي البلدين تمثل ركيزة أساسية في تعزيز العلاقات الثنائية، مشيرًا إلى أن هذه الزيارات تستند إلى جذور تاريخية عميقة منذ عهد صاحب العظمة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، والسلطان قابوس بن سعيد، طيب الله ثراهما، حيث شهدت تلك المرحلة تبادلًا مستمرًا للزيارات التي عكست حرص القيادتين على ترسيخ التعاون الأخوي والاستراتيجي في مختلف المجالات.

وأعرب سفير سلطنة عُمان لدى المملكة عن آماله الكبيرة تجاه القمة الخليجية السادسة والأربعين التي تستضيفها مملكة البحرين، مؤكدًا تطلعه إلى تحقيق خطوات عملية نحو الاتحاد الاقتصادي الخليجي، بما يشمل تسهيل انتقال رؤوس الأموال والعمالة، وتعزيز الأمن الجماعي والقدرات السيبرانية، إضافة إلى دعم الشباب والمرأة والبحث العلمي.

وشدد السفير على أهمية وحدة الصف الخليجي باعتبارها مصدر القوة، مشيرًا إلى أن دول الخليج العربي علاوة على كونها مصدرا رئيسيا للطاقة، فهي تمثل ركيزة أساسية في الأمن والتنمية والاستقرار الإقليمي.

واختتم السفير العُماني بتأكيد الأهمية المحورية للإعلام الخليجي في ترسيخ الهوية الخليجية الجامعة وتعزيز وعي شعوب المنطقة، موضحًا أن الإعلام الحديث، عبر منصات متطورة، قادر على توحيد الخطاب في القضايا الكبرى، وإبراز الإنجازات التنموية، والتعريف بتاريخنا المشترك الممتد، إلى جانب تسليط الضوء على نجاحات شباب دول المجلس في مجالات الابتكار والتقنية.

## رئيس مالية الشورى:

# قمة البحرين تعزز التكامل الاقتصادي الخليجي وتدعم مشاركة دول المجلس في الاقتصاد العالمي

أشاد خالد حسين المسقطي رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى باستضافة مملكة البحرين القمة الخليجية السادسة والأربعين لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤكدًا أن انعقاد القمة في المنامة يجسّد الرؤية الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، الداعية إلى تعزيز العمل الخليجي المشترك وترسيخ الشراكة التكاملية بين دول المجلس، بما يعكس الدور الفاعل للمملكة في دعم وحدة الصف والمصير المشترك.

○ خالد المسقطي.

وأعرب عن اعتزازه بانعقاد القمة الخليجية في مملكة البحرين، لما تمثله من محطة مفصلية لتعميق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، مشيرًا إلى أن المرحلة الراهنة وما تشهده من تطورات اقتصادية متسارعة تتطلب تعزيز التعاون المشترك وتنسيق السياسات المالية والاقتصادية، وتطوير التشريعات التي تدعم استدامة النمو وتزيد من جاذبية بيئة الاستثمار الخليجية.

وأكد المسقطي أن القمة الخليجية المقبلة تُضع الأرضية المناسبة لمبادرات اقتصادية موحّدة، وخصوصًا في مجالات تنويع مصادر الدخل، وتطوير البنى التحتية المشتركة، وتقوية الربط التجاري واللوجستي، وتعزيز الأمن الاقتصادي والغذائي، وهو ما يسهم في رفع القدرة التنافسية لدول الخليج على مستوى الاقتصاد العالمي.

ونوّه رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بأن مجلس الشورى يثمّن التعاون البنّاء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في مملكة البحرين، وبالشراكة مع نظرائه في البرلمانات الخليجية، للعمل على إعداد تشريعات اقتصادية حديثة مواكبة للمتغيرات العالمية، بما يرسّخ مسيرة العمل الخليجي المشترك، ويسهم في تحقيق الازدهار والرخاء لشعوب دول المجلس.

ولفت إلى أن القمة تشكل خطوة متقدمة نحو المزيد من التكامل والانسجام الاقتصادي، وترسيخ نموذج خليجي موحّد قادر على مواجهة التحديات واغتنام فرص المستقبل.